المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد السادس
يونيو ٢٠٢٣

.

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ ـ ١٢ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للا نجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Alexander Peukert	أستاذ القانون المدنى بجامعة جوته فرانكفورت أم ماين – ألمانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Andrew Griffiths	أستاذ القانون التجارى بجامعة نيو كاسل - بريطانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة -جاردن سيتى
ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٢٥٤٨١٠٥٠ ٢٠٢ + محمول: ٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + ف: ٢٧٩٤٩٢٣٠ ٢٠٢ +
http://www.helwan.edu.eg/niip/
ymgad@niip.edu.eg

متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية في ضوء خبرات بعض الدول

نـجـلاء فـايز زكـي عبد العظيم

.

متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية في ضوء خبرات بعض الدول

نجلاء فايز زكي عبد العظيم

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية في ضوء تجارب بعض الدول، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج المقارن كمنهجين للدراسة، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: أسفرت الدراسة عن العديد من متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية (التشريعية) أهمها حظر تداول الخدمات والسلع والمعدات والأجهزة التي تخضع لحقوق الملكية الفكرية بقرار المحكمة في حالة طلب المالك لحقوق الملكية الفكرية

كما أسفرت الدراسة عن العديد من متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية (المؤسسية) أهمها عقد المؤسسات التدريبية الخاصة البرامج التدريبية حول حقوق الملكية الفكرية، كما أسفرت الدراسة عن العديد من متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية (بيئة العمل) أهمها السماح للمؤسسات في القطاعات المختلفة بالاستفادة من التجارب والخبرات المختلفة لنشر المعارف الجديدة وتقديم المنتجات والخدمات ذات الجودة.

الكلمات المفتاحية: الملكية الفكرية، استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية، تجارب بعض الدول.

المقدمة:

تعد الملكية الفكرية من الأصول الغير ملموسة المملوكة للأفراد، لذا تعتبر الملكية الفكرية إبداعات العقل التي يتم الاعتراف بحقوقها عن طريق الاستراتيجيات الوطنية التي تفرضها كل دولة، فقد أشار قصير (٢٠١٧، ص. ٢٣٦) إلى أن الملكية الفكرية هي الحقوق التي ترد على أشياء معنوية، فهي حقوق تثبت على قيم غير مادية لأنها من نتاج الذهن أو نتاج الفكر، وهذه الحقوق تمنح لأصحابها سلطة استغلال نتاجهم الذهني أو الفكري ونسبة هذا الفكر إليهم وحق الحصول على ثمراته.

فهناك عدة تجارب دولية عمدت على تحقيق الحماية لنظام الملكية الفكرية فيها، وهذا لضمان الحد الأدنى من استقطاب الاستثمار المتضمن لنقل التكنولوجيا إليها، فهناك العديد من التجارب التي عمدت على تكييف قوانين حماية الملكية الفكرية فيها، فإنه من المتوقع أن تثمر هذه الجهود باستقطاب المشاريع الاستثمارية من الخارج وإلى نقل التكنولوجيا من خلالها (بوشناقة وعائشة، ٢٠١٥، ص.ص ٦٢٠-٦٢١).

ومن الدول التي تهتم برعاية الملكية الفكرية المملكة العربية السعودية، فقد أشار الموقع الرسمي للهيئة السعودية للملكية الفكرية (٢٠٢٣) إلى أن اللجنة الدائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية تهدف إلى تحسين عمل منظومة الإنفاذ وتعزيز الجهود الرامية لتطوير أساليب العمل والإجراءات، وتحقيق التناغم والانسجام وتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والأهلية، والارتقاء بها إلى مستوى يليق بمكانة المملكة.

وهناك العديد من التجارب الدولية في مجال الملكية الفكرية حيث طورت اليابان استراتيجيات الملكية الفكرية القومية من خلال تطوير المجتمع القائم على تكنولوجيا المعلومات والمعرفة (Ministry of Foreign Affairs of Japan, 2017,P. 4).

كما تسعي الحكومة الكندية إلى الحفاظ على مستوى التقدم فيما يتعلق بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية (Gray et al.,2017,P.668).

في حين تشير الرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٠ في فنلندا إلى أن الدولة سوف تمتلك بيئة تشغيلية لحقوق الملكية الفكرية الفعالة تدعم الابتكار والنشاط الإبداعي لزيادة الرفاهية الاقتصادية والتنافسية (Finnish Government,2022,P. 4).

وتعد الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية هي الخطوة الأولى من نوعها في مجال الملكية الفكرية في مصر، هذه الإستراتيجية هي وثيقة حية تعبر عن إرادة الدولة في دعم منظومة الملكية الفكرية، وتطوراتها المتلاحقة في العالم الحديث، وسوف يعقبها سياسات وخطط قطاعية أكثر تعمقًا تسهم في تنفيذ أهدافها الاستراتيجية والفرعية وصولاً إلى تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة في البلاد (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٢٢، ص. ٤).

وباستقراء ما سبق يتبين الحاجة إلى تطوير الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية من النواحي البيئية والمؤسسية والتشريعية في ضوء خبرات العديد من الدول الرائدة العربية والأجنبية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من اهتمام الحكومة المصرية بإصدار إستراتيجيات الملكية الفكرية إلا أنها لا تؤتي نتائجها المنشودة حيث يشير كمال (٢٠١٥، ص.ص ٤٠-٤١) إلى أنه بالرغم من الاهتمام العالمي والمحلي بإصدار القوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية بمصر إلا أنه لم تجدي هذه الجهود في الحد من عمليات التقليد والقرصنة، فقد أصبح سلوكًا اجتماعيًا يمارس على نطاق واسع.

ويتمثل السؤال الرئيسي للمشكلة في تحديد متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية في ضوء تجارب بعض الدول؟ وينبثق من هذا السؤال الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية التالية: -

ما متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية (التشريعية) في ضوء تجارب بعض الدول؟

ما متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية (المؤسسية) في ضوء تجارب بعض الدول؟

ما متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية (بيئة العمل) في ضوء تجارب بعض الدول؟

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى التحقق من صحة الفرضية الرئيسية التالية: يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول في تحديد متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية ومنها تتفرع الفرضيات الفرعية التالية:

يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول في تحديد متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية (التشريعية).

يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول في تحديد متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية (المؤسسية).

يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول في تحديد متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية (بيئة العمل).

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي: التعرف على متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية في ضوء تجارب بعض الدول، ومنه تتفرع الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية (التشريعية) في ضوء تجارب بعض الدول.

٢. التعرف على متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية (المؤسسية) في ضوء تجارب بعض الدول.

٣. التعرف على متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية (بيئة العمل) في ضوء تجارب بعض الدول.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية فيما يلي:

١. تنبع أهمية الدراسة من أهمية التعرف على الإستراتيجيات المحلية للملكية الفكرية.

٢. تكتسب الدراسة الحالية أهميتها كونها تتناول خبرات بعض الدول حول استراتيجيات الملكية الفكرية.

٣. تكتسب الدراسة الحالية أهميتها كونها تتناول أهمية تطوير الاستراتيجيات المحلية للملكية الفكرية في ضوء تجارب بعض الدول.

٤. يؤمل أن تفتح الدراسة الحالية الباب لإثراء المكتبة العربية والمصرية بالعديد من المؤلفات في هذا المجال الهام.

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات العربية

دراسة الصالح (٢٠٢١) هدفت إلى التعرف على ممارسة الملكية الفكرية وريادة الأعمال في الجامعات الحكومية السعودية، واشتملت عينة الدراسة على (٦٨٢) عضو هيئة تدريس بالجامعات السعودية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث إلى أن ممارسة الملكية الفكرية وريادة الأعمال في الجامعات الحكومية السعودية بدرجة متوسطة.

دراسة القائدي (٢٠١٧) هدفت الدراسة إلى مقارنة الحماية القانونية للتراث غير المادي، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي والمقارن، وقد توصل الباحث للعديد لتحديد المشرع العماني صفة تعبيرات الفلكلور الوطنية عليها بأن تنشا وتتطور وتستمر في سلطة عمان على خلاف المشرع المغربي الذي أخذ بالمعيار المكاني والمعيار الشخصي معا تحديد عناصر التراث غير المادي.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة (Sako & Kato, 2017) إلى التعرف على آراء المخترعين حول تنسيق أنظمة الملكية الفكرية في اليابان، واعتمدت على المنهج المسحي واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة؛ واشتملت عينة الدراسة على (١٤٧) مخترع من إحدى شركات البرمجيات اليابانية، وأكدت نتائج الدراسة على أن أنظمة الحصول على الملكية الفكرية في شكل منح براءات الاختراع للمخترعين في اليابان صارمة جدًا مما يشكل صعوبة للمخترعين في الحصول على براءة الاختراع.

هدفت دراسة (Talvela et al., 2016) إلى مقارنة براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية للشركات الصغيرة والمتوسطة مع استغلال الشركات الكبيرة لحقوق الملكية الفكرية في فنلندا، واعتمدت على المنهج النوعي واستخدمت المقابلات كأداة للدراسة؛ واشتملت عينة الدراسة على (١٦) من مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة والمخترعين بفنلندا، وأكدت نتائج الدراسة على أن الشركات الكبرى لها من براءات الاختراع أكثر من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

التعقيب على الدراسات السابقة

بالنظر إلى الدراسات السابقة يتبين أن جميع الدراسات السابقة قد تناولت الملكية الفكرية مثل دراسة (Talvela et al., 2016)، قد غلب عليها استخدام المنهج الاستقرائي مثل دراسة القائدي (٢٠١٧)، وقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة والإطار النظري وطرح توصيات البحث

منهجية الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الاستقرائي والمنهج المقارن، وذلك من خلال ما يلي:

١. المنهج الاستقرائي: هو المنهج الذي نسير فيه من التجريب غير اليقيني، إلى القضية الضرورية العامة، الاستقراء هو منهج البحث في العلوم التجريبية ومنهج كشف القوانين العلمية (قطب، ٢٠١٨، ص. ١٦٦).

٢. المنهج المقارن: هو مقارنة نظامين متشابهين في معظم الظروف، ولكنهما مختلفان في عنصر واحد حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف (ساعاتي، ٢٠١٤، ص. ١١٨).

حدود الدراسة:

١. الحدود الموضوعية: التعرف على متطلبات تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المحلية في ضوء تجارب بعض الدول (السعودية– اليابان–فنلندا–كندا).

٢. الحدود الزمنية: سوف يتم إجراء الدراسة الحالية –بإذن الله تعالى– في العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣م.

خطة الدراسة:

تتناول الدراسة العناصر التالية:

الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية من النواحي التشريعية؛ النواحي المؤسسية؛ بيئة العمل.

١. الملكية الفكرية في اليابان من النواحي التشريعية؛ النواحي المؤسسية؛ بيئة العمل.

٢. الملكية الفكرية في فنلندا من النواحي التشريعية؛ النواحي المؤسسية؛ بيئة العمل.

٣. الملكية الفكرية في كندا من النواحي التشريعية؛ النواحي المؤسسية؛ بيئة العمل.

مصطلحات الدراسة:

الاستراتيجية المحلية للملكية الفكرية:

عرف الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (٢٠٢٢) الاستراتيجية المحلية للملكية الفكرية بأنها "مجموعة من التدابير التي تضعها الحكومات وتنفذها لتشجيع وتيسير استحداث الملكية الفكرية وتطويرها وإدارتها وحمايتها بفعالية على الصعيد الوطني، وهي وثيقة شاملة تبين الصلات بمختلف المجالات السياسية لضمان التنسيق الفعال مع سائر الأنشطة".

بينما تُعرف الاستراتيجية المحلية للملكية الفكرية إجرائيًا بأنها: مجموعة من القرارات الصادرة عن الجهات الرسمية المصرية التي تدور حول كيفية الاستفادة من الملكية الفكرية الخاصة بالفرد من أجل تحفيز الابتكار ، الذي يمكن أن يشتمل على تعهدًا بعدم التعدي على براءة الاختراع للمخترعين الأصليين.

الملكية الفكرية:

عرف أحمد (٢٠٢١، ص. ٥٤١) الملكية الفكرية بأنها "نتاج فكر الإنسان يتمثل في مختلف إبداعاته مثل الاختراعات والنماذج الصناعية والعلامات التجارية والتصاميم والشعارات والكتب والرموز".

بينما تُعرف الملكية الفكرية إجرائيًا بأنها: الإبداع الفكري للمبتكر أو المخترع الذي يتمثل في الاختراعات والأعمال الأدبية والفنية والموسيقى والرموز والأسماء والتصاميم والصور وحتى الأفكار.

الإطار النظري

الإستراتيجيات المحلية للملكية الفكرية (مصر):

إن تطبيق سياسات متوازنة للملكية الفكرية من شأنه تعزيز إمكانات مصر في كافة المجالات وتعظيم المردود الاقتصادي للدولة من قطاعات الصناعة والزراعة والثقافة والسياحة والتراث والموارد الإحيائية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، وبناءً عليه تقوم الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية بمصر على أربعة أهداف أساسية، ينبثق عنها عدد من الأهداف الفرعية، التي تنقسم من ناحية التنفيذ إلى قسمين هما:

الأول: التنفيذ على المدى القريب.

الثاني: المدى المتوسط الأجل، وفقًا لجاهزية كل منها (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٢٢، ص. ٢٥).

وتتألف الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية بمصر من مجموعة من التدابير التي تضعها الحكومة وتنفذها لتشجيع وتيسير استحداث الملكية الفكرية وتطويرها وإدارتها وحمايتها بفعالية على الصعيد الوطني، وهي وثيقة شاملة تبين الصلات بمختلف المجالات السياسية لضمان التنسيق الفعال مع سائر الأنشطة (الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ٢٠٢٢).

فإطلاق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية يعد الخطوة الأولى من نوعها في مصر، وتعد انعكاسًا حقيقيًا لاهتمام الدولة المصرية البالغ بهذا الملف، إيمانًا بأهميته، وإدراكاً لما تلعبُه منظومةُ الملكية الفكرية من أدوار في دفع عجلة الاقتصاد المصري، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية تم إطلاق هذه الاستراتيجية، وتتمثل أهداف الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية فيما يلي:

١. حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية.

٢. تهيئة البيئة التشريعية للملكية الفكرية.

٣. تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية.

٤. توعية فئات المجتمع المصري بالملكية الفكرية (الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢).

التجارب العربية والأجنبية للملكية الفكرية:

أولًا: التجارب العربية:

- **إستراتيجيات الملكية الفكرية المحلية المملكة العربية السعودية:**

نظراً لضرورة وجود استراتيجية وطنية تعظم المكاسب فيما يختص بشأن الملكية الفكرية، وذلك ببناء وتوجيه منظومة الملكية الفكرية، بما يحقق المواءمة والتكامل بينها وبين المنظومات الاقتصادية التنموية الأخرى، وتهدف الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية إلى ما يلي:

١. تنمية الأفراد المبدعين بالاعتماد على الخيال والتحدي.

٢. تنمية المنشآت التجارية بالاعتماد على الملكية الفكرية.

٣. تحقيق مجتمع قائم على احترام الجهود الإبداعية (الموقع الرسمي للهيئة السعودية للملكية الفكرية، ٢٠٢٢).

وأشار الموقع الرسمي للهيئة السعودية للملكية الفكرية (٢٠٢٢) إلى أن الملكية الفكرية هي مجموعة الحقوق التي تحمي الفكر والإبداع الإنساني وتشمل حق المؤلف والحقوق المجاورة

وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية والأصناف النباتية والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة .

النواحي التشريعية

تم تنظيم الهيئة السعودية للملكية الفكرية بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٢٧٦١ وتاريخ ١٨/ ١٤٣٩/١هـ، المشتملة على برقية هيئة الخبراء بمجلس الوزراء رقم ٣٨ وتاريخ ٦/ ١٤٣٩/١هـ، في شأن مشروع تنظيم الهيئة السعودية للملكية الفكرية .

النواحي المؤسسية:

من المؤسسات التي تتناول الملكية الفكرية داخل المملكة العربية السعودية الجامعات، فقد أشار الصالح (٢٠٢١، ص. ١٢٢) إلى أن هناك تحدي أمام الجامعات، والدور المنوط بها تجاه الملكية الفكرية وريادة الأعمال.

بيئة العمل:

تهدف الهيئة السعودية للملكية الفكرية إلى تنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة ودعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وترتبط تنظيمياً برئيس مجلس الوزراء (الموقع الرسمي للمنصة الوطنية الموحدة، ٢٠٢٣

ثانيًا: التجارب الأجنبية:

اليابان

بدأت الملكية الفكرية في اليابان بعد وقت قصير من الفترة الانتقالية المرتبطة بالإصلاح في اليابان عام ١٨٦٨، ومع ظهور الفلسفة الكونفوشية الجديدة في اليابان التي ارتبطت بالتبعية المجتمعية مع تقليل الإدراك الذاتي الفردي فيما يتعلق بالإبداع والابتكار، ولم يحوز الإبداع الفردي على الكثير من التقدير، وفيما بعد حدث إصلاح قانوني في اليابان وأدى إلى إدراك الملكية الفكرية باعتبارها أداة مفيدة لتعزيز القطاع الصناعي، وانتشرت فكرة الملكية الفكرية باعتبارها أداة فعالة كجزء من المعرفة المفيدة في المجتمع (Węgrzak, 2022, P. 27).

ويمنح مكتب براءة الاختراع الياباني باعتباره وكالة حكومية يابانية العلامات التجارية وبراءات الاختراع ونماذج الخدمات العامة وحقوق التصميم.

النواحي التشريعية

يحدد القانون الأساسي للملكية الفكرية في المادة الثانية، الفقرة الأولى في اليابان ثلاثة أنواع للملكية الفكرية وهي: الملكية الفكرية للأنشطة الإبداعية التي يقوم بها الأشخاص وهي الابتكارات ونماذج الخدمات العامة والتصميمات والأعمال، والملكية الفكرية للبضائع أو الخدمات المستخدمة في أنشطة الأعمال المؤسسية بما في ذلك العلامات التجارية، والملكية الفكرية للمعلومات التقنية والعملية المستخدمة في أنشطة إدارة الأعمال أي الأسرار التجارية

لذا تصنف تشريعات أو قوانين الملكية الفكرية في اليابان إلى بعض التصنيفات مثل: قانون براءات الاختراع المرتبط بالابتكارات، وقانون نماذج الخدمات العامة، والتشريعات المتعلقة بالتصميم والعلامة التجارية وحقوق النسخ والأسرار التجارية والمنافسة (Nakagawa, 2017, P. 6).

النواحي المؤسسية

تستخدم تطبيقات براءات الاختراع كمؤشر على الابتكار في المؤسسات اليابانية، حيث يسهم تطبيق براءة الاختراع في تعزيز ثمار البحوث وتوضيح مستوى المخاطر التكنولوجية، وتسهم النتائج التكنولوجية في تعزيز العوائد الاقتصادية، حيث يرتبط تطبيق براءة الاختراع بالكفاءة التكنولوجية العالية للمؤسسات والاستدامة في الشركات (Motohashi, 2016, P. 91).

بيئة العمل

تركز بيئات العمل في المؤسسات اليابانية على الأنشطة الابتكارية من خلال إدراك أهمية الجودة والتحسين السريع في المنتجات، مما عزز المهارات والقدرات المتعلقة بثقافة الاستغلال وعدم الإهدار للأشياء مما ساهم في الإنتاج والتصدير للمنتجات اليابانية ذات الجودة العالية في المؤسسات في اليابان لذا حققت اليابان التميز والابتكارات في المؤسسات الصناعية من خلال الجهود لدى العاملين اليابانيين القادرين على العمل الجاد القائم على تحسين جودة المنتجات في بيئة العمل (Xu, 2014, P. 98).

- **فنلندا**

بناء على البرنامج الحكومي الفنلندي تمت صياغة الاستراتيجية القومية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لتنمية الكفاءات المتعلقة بالملكية الفكرية وتوفير الإجراءات لتحسين الوضع الحالي للملكية الفكرية، ولدعم إعداد الاستراتيجية شكلت وزارة الشئون الاقتصادية والتوظيف في فنلندا فريق عمل توجيهي يمثل المجموعات ذات الصلة ومجموعة مشاريع من العاملين في القطاع العام لوضع وثيقة تنفيذ لاستراتيجية حماية حقوق الملكية الفكرية (Finnish Government, 2022, P. 4).

النواحي التشريعية

تشتمل اللوائح والتشريعات التنظيمية حول الملكية الفكرية في فنلندا على مجموعة من الأحكام الخاصة فيما يتعلق بأنشطة الإدارات والمؤسسات الحكومية، حيث ترتبط التشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية في فنلندا بحماية حقوق النسخ للوثائق الرسمية وحماية البرامج الحاسوبية المطورة في إطار العمل والعلاقات الحكومية وحماية حقوق الملكية والنسخ المتعلقة بالارتباطات الوظيفية والحكومية، والحفاظ على حقوق ملكية الابتكارات (Vuopala, 2018, P.P. 4-6).

النواحي المؤسسية

تركز فنلندا على تعزيز التدريب والدورات التثقيفية حول حقوق الملكية الفكرية في المؤسسات من خلال تنظيم مكتب براءة الاختراع والعلامة التجارية الفنلندي للدورات المستمرة حول حقوق براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصميمات والتي توفر المعارف والمهارات ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية، كما تعقد المراكز الجامعية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية الشراكات مع الجامعات الأخرى لتقديم البرامج التثقيفية بهذه الحقوق وتقدم المؤتمرات والندوات التي تتناول التشريعات والقوانين والإدارة لحقوق الملكية الفكرية (Talvela, 2016, P. 266).

بيئة العمل

توفر فنلندا حماية الملكية الفكرية للعاملين القادرين على إنتاج مجموعة كبيرة من الاختراعات والاكتشافات في مجال العمل، حيث تسمح جامعة تامبيري في فنلندا بامتلاك حقوق الملكية الفكرية للاختراعات المقدمة من قبل العاملين وعدم نشر الاختراعات على العامة إلا بعد الموافقات والالتزامات من قبل العاملين ملاك الاختراعات (Tampere University, 2019, P. 3).

كندا

يسعي صناع السياسة في المجالات ذات الصلة بالبحوث العلمية للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية من أجل التطوير للمنتجات بناء على التقنيات العالمية التكنولوجية التي تستفيد منها المؤسسات الكندية (Bawa, 2016 , P .3).

النواحي التشريعية

يلعب قانون الملكية الفكرية دور هام في تيسير النقل التكنولوجي، حيث يمنح قانون براءة الاختراع الحق الاستئثاري للمبتكر باستغلال العمل الإبداعي (Ruimy, 2017, P. 5).

خلال الفترة الأخيرة طبقت الحكومة الكندية الميثاق الخاص بقانون براءات الاختراع، حيث ترتبط التشريعات الخاصة بالملكية الفكرية بنظيراتها على المستوى العالمي مما يسهم في حصول المؤسسات على حقوق الملكية الفكرية الموثوقة ذات الجودة العالية بشكل أكثر سهولة

(Canadian Intellectual Property Office, 2019, P .2).

النواحي المؤسسية

ساهم تنفيذ استراتيجية المكتب الكندي للملكية الفكرية في تعزيز الأداء الابتكاري والتنافسية الاقتصادية من أجل تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل (Canadian Intellectual Property Office, 2017, P. 5).

بيئة العمل

يرتبط الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية بتعزيز الازدهار الاقتصادي، وتركز كندا على تحفيز براءات الاختراع من خلال منح المبدعين والمبتكرين حقوق حصرية للتحكم في استخدام الابتكارات والاختراعات

(Canadian Intellectual Property Office, 2019, p. 6).

نتائج البحث:

وباستقراء ما سبق يمكن القول بأن يمكن القول إنه هناك العديد من المتطلبات لتطوير الإستراتيجيات المحلية للملكية الفكرية المصرية في ضوء الاطلاع على التجارب المماثلة لعدد من الدول سواءً العربية، ومن خلال عرض وتحليل تجارب الدول العربية والأجنبية يمكن

توضيح المتطلبات البيئية والمؤسسية والتشريعية لتطوير الملكية الفكرية، وذلك عن طريق ما يلي:

المتطلبات التشريعية: والتي تتمثل في النقاط التالية:

١. حظر تداول الخدمات والسلع والمعدات والأجهزة التي تخضع لحقوق الملكية الفكرية بقرار المحكمة في حالة طلب المالك لحقوق الملكية الفكرية.

٢. تشكيل إدارة فعالة بهدف تنفيذ قوانين الملكية الفكرية التي تقرها الجهات الرسمية، وذلك عن طريق حماية رأس المال الفكري من خلال حماية الأعمال الأدبية والفنية وغيرها.

٣. ربط قوانين الملكية بالرؤى والتوجهات والأهداف الوطنية.

٤. التواصل والتعاون مع المؤسسات من خلال فريق وطني ينوب عن الجهات المعنية بالأمر.

٥. تنظيم هيئات الملكية الفكرية عن طريق القرارات الصادرة عن الجهات الرسمية للدولة.

٦. سن القوانين التي تحفظ حقوق الملكية الفكرية ، والبحث عن التعديلات في حالة خرق قوانين الملكية الفكرية.

٧. يلعب قانون الملكية الفكرية دور هام في تيسير النقل التكنولوجي، حيث يمنح قانون براءة الاختراع الحق الاستئثاري للمبتكر باستغلال العمل الإبداعي، ويحمي هذا الحق الاستثنائي المبتكرين والمبدعين من الممارسات غير التنافسية التي تتمثل في الاستغلال التجاري للابتكار.

المتطلبات المؤسسية: والتي تتمثل فيما يلي:

١. عقد المؤسسات التدريبية الخاصة البرامج التدريبية حول حقوق الملكية الفكرية
٢. تتبني الجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية المجالات المتعددة العلمية أو الأدبية للملكية الفكرية.
٣. استخدام تطبيقات براءات الاختراع كمؤشر عن الابتكار داخل المؤسسات.
٤. توفير براءات الاختراع فيها يتعلق بمؤسسات القطاعات الصناعية والابتكارية والتعليمية.
٥. عقد ندوات فعالة وبرامج تنمي كفاءة الابتكار.

٦. تعزيز التدريب والدورات التثقيفية حول حقوق الملكية الفكرية في المؤسسات من خلال تنظيم مكتب براءة الاختراع والعلامة التجارية.

المتطلبات البيئية (بيئة العمل): والتي تتمثل في:

١. السماح للمؤسسات في القطاعات المختلفة بالاستفادة من الخبرات المختلفة لنشر المعارف الجديدة وتقديم المنتجات والخدمات ذات الجودة.
٢. قيام المؤسسات بالتشجيع على تسجيل براءات الاختراع لحماية حقوق المخترعين.
٣. تعاون جمعيات الملكية الفكرية في تطوير مجال التدريب ونشر الوعي بأهمية الملكية الفكرية.
٤. الإسهام في تعزيز الفرص الاستثمارية والتصدي للتحديات التي تواجهها المشروعات في ضوء مجال الملكية الفكرية.
٥. تقوم مؤسسات الأعمال بالتشجيع على تسجيل براءات الاختراع لحماية حقوق المخترعين.
٦. سعي مؤسسات الأعمال إلى توفير براءات الاختراع ونماذج الخدمات العامة وحقوق النسخ وقواعد البيانات والتقارير والرسومات والأدلة والكتيبات.
٧. تعزيز المهارات والقدرات المتعلقة بثقافة الاستغلال وعدم الإهدار للأشياء للإسهام في الإنتاج والتصدير للمنتجات المبتكرة ذات الجودة العالية في المؤسسات .
٨. التوعية بأهمية الجودة والتحسين السريع في المنتجات بشكل جديد .

خاتمة

سعى البحث الحالي إلى دراسة متطلبات تطوير الإستراتيجيات المحلية للملكية الفكرية وذلك عن طريق تحليل تجارب العديد من الدول العربية والأجنبية وهي السعودية واليابان وكندا وفنلندا، وفي ضوء ذلك توصل البحث الحالي إلى العديد من المتطلبات وقد توصل البحث إلى أن من أهم المتطلبات التشريعية حظر تداول الخدمات والسلع والمعدات والأجهزة التي تخضع لحقوق الملكية الفكرية بقرار المحكمة في حالة طلب المالك ذلك،

ومن أهم المتطلبات المؤسسية عقد المؤسسات التدريبية الخاصة البرامج التدريبية عن حقوق الملكية الفكرية، ومن أهم المتطلبات المتعلقة ببيئة العمل السماح للمؤسسات في القطاعات المختلفة بالاستفادة من التجارب في نشر المعارف الجديدة.

توصيات الدراسة

- عمل بعثات للعديد من الدول المتقدمة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

- استقطاب خبراء أجاب للمساهمة في تطوير الاستراتيجيات المحلية للملكية الفكرية.
- محاكاة العديد من الإستراتيجات الأجنبية الناجحة للملكية الفكرية.
- فتح قنوات اتصال مباشرة بين العاملين في مكاتب الملكية الفكرية المحلية والعديد من الدول المتقدمة في مجال الملكية الفكرية.
- عقد شراكات بين المكاتب المحلية للملكية الفكرية ومؤسسات القطاع العام والخاص لتسهيل تسجيل براءات الاختراع والاستفادة منها

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أحمد، شريهان ممدوح حسن. (٢٠٢١). حماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى الوطني والدولي: مقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي. *المجلة القانونية*، ٩(٢)، ٥٣٧-٥٧٦.

بوشناقة، الصادق؛ عائشة، موزاوي. (٢٠١٥). دور حماية حقوق الملكية الفكرية في تحسين جاذبية الدولة للاستثمارات – عرض تجارب دولية –. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، ٨(٢)، ٦٠٨-٦٥٣.

رئاسة مجلس الوزراء. (٢٠٢٢). *الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية*. جمهورية مصر العربية.

ساعاتي، فهد سيف الدين غازي. (٢٠١٤). *الإدارة الرياضية: مناهج البحث العلمي في الإدارة الرياضية*. مصر: العربي للنشر والتوزيع.

الصالح، محمد علي. (٢٠٢١). إدارة الملكية الفكرية وريادة الأعمال في الجامعات السعودية: الممارسات والصعوبات والاستراتيجيات. *المجلة التربوية*، ٣٦ (١٤١)، ١٢١-١٦٢.

القائدي، كوثر بنت سعيد بن عامر. (٢٠١٧). *الحماية القانونية للتراث غير المادي: دراسة مقارنة بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة السلطان قابوس، عمان.

قصير، أكرم فاضل سعيد. (٢٠١٧). *النظام القانوني لمؤسسات وأنشطة منظمة التجارة العالمية: الجزء الثاني*. مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع.

قطب، خالد. (٢٠١٨). *أنسنة العلم: مقال جديد في العقلانية العلمية*. مصر: نبو بوك للنشر والتوزيع.

كمال، أحمد. (٢٠١٥). الحماية التشريعية والقضائية للملكية الفكرية: المصنفات الأدبية والفنية. *المجلة الجنائية القومية*، ٨٥(٣)، ٣٩-٨٥.

المغازي، هشام نبيل السيد محمد. (٢٠١٧). الملكية الفكرية وأثارها على صناعة برامج الأعمال في مصر: دراسة ميدانية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (١)، ٣٠١-٣٢٢.

الموقع الرسمي لجامعة المنوفية. (٢٠٢٢). *قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم٨٢/٢٠٠٢*. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ٢٠٢٢/١٢/٧م، المتاح على الرابط التالي: http://mu.menofia.edu.eg/sci/sci_Quality/View/66486/ar.

الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. (٢٠٢٢). *الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية*. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ١٥/١٢/٢٠٢٢م، المتاح على الرابط التالي: https://www.wipo.int/ipstrategies/ar/ .

الموقع الرسمي للهيئة السعودية للملكية الفكرية. (٢٠٢٢). الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ١٠/١٢/٢٠٢٢م، المتاح على الرابط التالي: https://www.saip.gov.sa/national-strategy/.

الموقع الرسمي للهيئة السعودية للملكية الفكرية. (٢٠٢٢). نبذة عن الهيئة. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ١٠/١٢/٢٠٢٢م، المتاح على الرابط التالي: https://www.saip.gov.sa/about/.

الموقع الرسمي للهيئة السعودية للملكية الفكرية. (٢٠٢٢). نبذة عن الملكية الفكرية. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ١٠/١٢/٢٠٢٢م، المتاح على الرابط التالي: https://www.saip.gov.sa/ip/.

الموقع الرسمي للهيئة السعودية للملكية الفكرية. (٢٠٢٣). *احترام الملكية الفكرية*. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ٧/١/٢٠٢٣م، المتاح على الرابط التالي: https://www.saip.gov.sa/respect-ip/ .

الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠١٨). تنظيم الهيئة السعودية للملكية الفكرية. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ١٠/١٢/٢٠٢٢م، المتاح على الرابط التالي: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/6cf17f84-7a45-4ff1-a61a-a9f600fd90bd/1.

الموقع الرسمي لهيئة السعودية للملكية الفكرية. (٢٠٢٣). *الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الملكية الفكرية*. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ٨/١/٢٠٢٣م، المتاح على الرابط التالي: https://www.saip.gov.sa/committees-secretariat/.

المراجع الأجنبية:

Bawa. K. (2016). Leveraging University-Generated Intellectual Property To Benefit Canadian Industry: Exploring New Roles For Universities In Contributing To An IP And Innovation Strategy. Policy Brief, 84, 1- 4.

Belderbos, R., Cassiman, B., Faems, D., Leten, B., & Van Looy, B. (2014). Co-ownership of intellectual property: Exploring the value-appropriation and value-creation implications of co-patenting with different partners. Research policy, 43(5), 1- 43.

Canadian Intellectual Property Office. (2017). Empowering innovation through IP. CIPO Annual Report 2016—2017.

Canadian Intellectual Property Office. (2019). IP Canada Report2019,1- 52.

De Beer, J. (2018). Introduction to Intellectual Property Law: Three Phases of Canada's International IP Relations. A (Eds), Fitzgerald .o., Hughes. V., & M. Jewett, Reflections on Canada's Past, Present and Future in International Law (p.p. 309- 317). CIGI Press, London.

Finnish Government. (2022). Government resolution on the national intellectual property rights strategy. Government Administration Department, Publications.

Fujino, J. (2018). The Enforcement of the Intellectual Property Rights in Japan. Japan Patent Office.

Gray, R. S., Kingwell, R. S., Galushko, V., & Bolek, K. (2017). Intellectual property rights and Canadian wheat breeding for the 21st century. Canadian Journal of Agricultural Economics/Revue canadienne d'agroeconomie, 65(4), 667-691.

Kazuyuki, M. (2016). Japan's patent system and business innovation: Reassessing pro-patent policies. Seoul Journal of Economics, 29(1), 1-26.

Martinus, M. (2020). ASEAN Smart Cities network: A catalyst for partnerships. Yusof Ishak Institute.

Ministry of Foreign Affairs of Japan. (2017). MOFA's Initiatives to Promote Protection of Intellectual Property Rights. Japan.

Morin, J. F., & Gold, E. R. (2014). An integrated model of legal transplantation: the diffusion of intellectual property law in developing countries. International studies quarterly, 58(4), 781-792.

Motohashi, K. (2016). Innovation and entrepreneurship: A first look at the linkage data of Japanese Patent and Enterprise Census. Seoul Journal of Economics, 29, 69-94.

Nakagawa, K. (2017). Introduction to The Intellectual Property Act. Japan Patent Office.

Ruimy, D. (2017). Intellectual Property and Technology Transfer: Promoting Best Practices. House of Commons. Parliament. House of Commons. Standing Committee on Industry, Science and Technology, Canada.

Sako, M., & Kato, K. (2017). Research on the harmonization of intellectual property systems from the point of view of japanese inventors. In 2017 IEEE Technology & Engineering Management Conference (TEMSCON), 245-251.

Sweet, D. (2013). Intellectual Property Regime In Canada. Report of the Standing Committee on Industry, Science and Technology.

Talvela, J. (2016). How to Improve the Awareness and Capabilities of Finnish Technology Oriented SMEs in Patent Related Matters. In Knowledge, Innovation and Technology Across Borders (KITAB2016) Conference Proceedings. 259-273.

Talvela, J., Karvonen, M., Kässi, T., & Ojanen, V. (2016). How individual inventors and SMEs exploit intellectual property rights: The case of Finland. In 2016 Portland International Conference on Management of Engineering and Technology (PICMET), 1645-1658.

Tampere University. (2019). Intellectual Property Policy of Tampere Universities. Intellectual Property Policy, Finland.

Vuopala, A. (2018). IP Management by Government in Finland. World Intellectual Property Organization.

Węgrzak, M. (2022). Intellectual Property Law in Japan. Contemporary trends and challenges. Gdańskie Studia Azji Wschodniej, (21), 27-40

Xu, F. (2014). The Strengths and Weakness of Japanese Innovation. Kindai Management Review, (2), 97-105.